



قبل سنوات قليلة لم يكن إطعام كلب جائع أو وضع وعاء ماء لحيوان في الشارع فعلا يثير الجدل... كان الأمر يمر باعتباره تصرفا عاديا.. قد يراه البعض جميلا وقد لا يهتم به آخرون.. لكنه لم يكن سببا للاثام أو السخرية أو الهجوم.. اليوم يبدو المشهد مختلفا... على مواقع التواصل الاجتماعي.. وتحت أخبار حوادث العقر أو انتشار صور كلاب الشوارع، تتكرر موجات متشابهة من الغضب والدعوات إلى التسميم والقتل الجماعي والتجويج.. وفي المقابل أصبح من يطعم الحيوانات أو يدايع عن حقها في الحياة عرضة للهجوم والاثام.. حتى ظهر مصطلح «كلبجية»، بوصفه وصفا ساخرا يلاحق كل من يرفض الإبادة أو يطالب بحلول أكثر إنسانية... وبين طرف يرى في الكلاب الضالة خطرا يجب التخلص منه بأى وسيلة.. وآخر يرفض تحويل الخوف إلى مبرر للقتل تحولت القضية من نقاش حول حيوانات الشوارع إلى معركة أوسع حول معنى الرحمة نفسها وحدودها... فهل أصبحت القسوة هي اللغة الأسهل؟ وهل يمكن أن يتحول الخوف المشروع إلى مبرر لتجويج أو تسميم أو قتل آلاف الكائنات الحية دفعة واحدة؟ وهل يقف الدين والعلم فعلا إلى جانب هذه الدعوات كما يروج البعض؟

التسميم والإعدام الجماعي للكلاب الشوارع حل مقبول لدى البعض!

الأزمة تكشف علاقتنا غير السوية بالرحمة والإنسانية وتغييبهما وراء جدران الخوف

المزدحمة وملعب الأطفال ومدخل البيوت والمناطق التجارية..
- النظافة الصارمة والوقاية: الالتزام بإزالة بقايا الطعام والأوعية والتعليق فور انتهاء الحيوانات من الأكل معنا لجذب القوارض مع ضرورة إفراغ أوعية المياه وتغييرها يوميا لمنع تكاثر البعوض.

- طريقة تقديم الطعام: يفضل وضع الطعام في خيط طويل على شكل (حوض) وليس في كومة واحدة، لتقليل سلوك حراسة الطعام ومنع العدوانية والمشاجرات بين الكلاب..

- الربط بالجانب الطبي: اختيار جدول زمني ثابت يوميا للإطعام يرسخ روتيننا سهل عملية السيطرة على الكلاب من أجل التطعيم السنوي والتعيم..
وعن طبيعة الأكل، نشد ذو الفقار الشائعات التي تربط بين اللحوم النيئة والشرس قائلة: الأكل الني لا علاقة له بالسعار أو بتفريس الكلب تماما.. فالطبيعة أصلا قائمة على ذلك، لكننا ننصح بطهي اللحم أو البيض جيدا من باب الوقاية الطبية فقط لحمايتها من السالمونيلا والأمراض..

وتختتم ممثل المجتمع المدني في استراتيجية مكافحة السعار بتوجيه رسالة لمن يظنون أن القتل هو الحل الأسرع، من يرى في القتل والسم حلا سريعا هو شخص غير مسؤول.. وغير واعى وغير متابع.. لدينا استراتيجيات مستدامة وبرامج دولية تحت على التعايش السلمي واحترام الكون ومكوناته، والتعامل بطرق سليمة بعيدة تماما عن تشجيع الأفكار المتطرفة والإرهابية..

مناشدة القائمين على الإطعام بتجنب المواجهات غير الضرورية مع الجيران.. وتوثيق نشاطات الكلاب بالصور والتسجيلات لإثبات تحضرهم، وعدم اللجوء للقانون إلا كحل أخير لحل الأزمات وديا..



**بضابا بخيت؛
العهد القديم بأمر بالرحمة بـ نفس
بهيمته.. وتغيب الحيوانات للتسليّة
«خطيئة» ومن يطعمها قلبه رحيم**

التسليّة المنتشرة على السوشيال ميديا قائلا: التسليّة بتغيب الحيوانات سلوك خاطئ تماما والكنيسة ترفضه، والطفل أو الشاب الذي يعذب كلبا يرتكب ذنبا.. لكن في المقابل، لو هاجمني كلب في الشارع وضربته لردعه.. فهذا دفاع مشروع عن النفس يكفله القانون.. الوضع الطبيعي والصحي والأمن.. هو ألا تكون شوارعا ساحة للخوف وللأمراض المعدية، بل مكانا آمنا للأطفال عبر تنظيم وجود هذه الكائنات برحمة وعلم..

ويستشهد القمص بضابا بنصوص الكتاب المقدس قائلا: نص العهد القديم ذكر صراحة أن الصديق يراعى نفس بهيمته.. والسبب هنا أنه إنسان بار منح الله في قلبه فيضا من الرحمة تجلعه عطفوا على كل مخلوقاته.. وهذا هو المبدأ الأساسي: أن يراعى الإنسان حيواناته ويكون رحيمًا بها..

ولكن، وفي إطار المقاربة الواقعية لحفظ أمن المجتمع.. يوضع القمص بضابا أن الرسائل الروحية لا تتصلح مع القوانين الصارمة لحماية البشر مستدلا بالشرعية الموسوية في العهد القديم: في الوقت نفسه، وضعت الشريعة عقابا شديدا.. فلو كان لشخص ثور نطاح ونطح أحدا وأذاه.. يلتمز صاحب الثور بتعويض الإصابتة ويقتل الثور.. وفي حالنا المعاصرة، لو أن كلبا عقورا عرض مواطنًا.. فإن الكلب يعدم، ويتحمل صاحبه التعويض الكامل لأنه مسؤول عنه قانونا وشرعا فلا يمكن أن نترك أمورا تخرج عن السيطرة والتحكم..

ويرفض كاهن كنيسة القديسين بشكل قاطع الممارسات العنيفة التي يرتكبها بعض الهواة في الشوارع، معقبا بجم: نحن بالتأكيد لسنا ضد الحفاظ على الحيوانات، لكننا في المقابل لا يمكننا تجاهل رعب الأطفال وحالات الفزع التي تصيبهم عندما يهاجمهم كلب ويعقرهم، وكمن من أرواح بريئة حصدها داء السعار..
وحول سؤال التحقيق المركزي عن مدى تأييده لدعوات الإخلاء التام وإبادة الكلاب من الشوارع.. يجيب القمص بضابا برفض قاطع لـ «الإبادة الجماعية».. طارحا البديل العلمي والتاريخي: لا للتواصل ولا للقتل الجماعي الشوارع.. بل برفع وعي أصحاب المزارع ومسؤولي محترم.. كانت تزلز عرايات مخصصة ومقفلتة تابعة للجهات البيطرية، يصطادون الكلاب بطرق رحيمة إما بطلقة مخدرة أو بجنائز مميّة.. ثم يتم فحصها بيطريا لعزل المسور منها وعلاجها.. وكان أصحاب المزارع الكبرى يأتون لشراء الكلاب السليمة وتأهيلها لحراسة مزارعهم في الصحراء والمشروعات الجديدة البيئية من الأفاعي والتعابين، هذا هو التوازن البيئي الحقيقي..

وفيما يخص ظاهرة إطعام الكلاب في الطرقات، يرى القمص بضابا الأبعاد المتداخلة للمشكلة: الناس الذين يطعمون الكلاب في الشوارع، بلا شك في قلوبهم رحمة وإحسان، لكن من الناحية البيئية والتنظيمية، الأمر يحتاج إلى انضباط حتى لا يسبب تشوها في الشارع.. ويعتقد القمص بضابا بخيت حديثه بالارتقاء على مشاهد التعذيب والتكبل بالكلاب بدافع



**براء المطيعي؛
لاستقواء على «الكلاب» يكشف
عنف المجتمع.. وحملات الإبادة بالسلم
تعكس عجزا عن الحل العلمي**

إعادة إحياء قيم التعاطف والرفق التي دعا إليها الدين.
الرفق بالكائنات متجذر في العقيدة المسيحية تكتمل الرؤية الإنسانية في هذا الملف بموقف الكنيسة المصرية حيث يؤمّل القمص بضابا بخيت.. كاهن كنيسة القديسين مكسيموس ودوماديوس والأنبا موسى بالعصافرة والإسكندرية.. للمفهوم المسيحي تجاه الحيوان مؤكدا أن الرفق بالكائنات الحية مبدأ أصيل متجذر في العقيدة..

ويستشهد القمص بضابا بنصوص الكتاب المقدس قائلا: نص العهد القديم ذكر صراحة أن الصديق يراعى نفس بهيمته.. والسبب هنا أنه إنسان بار منح الله في قلبه فيضا من الرحمة تجلعه عطفوا على كل مخلوقاته.. وهذا هو المبدأ الأساسي: أن يراعى الإنسان حيواناته ويكون رحيمًا بها..

ولكن، وفي إطار المقاربة الواقعية لحفظ أمن المجتمع.. يوضع القمص بضابا أن الرسائل الروحية لا تتصلح مع القوانين الصارمة لحماية البشر مستدلا بالشرعية الموسوية في العهد القديم: في الوقت نفسه، وضعت الشريعة عقابا شديدا.. فلو كان لشخص ثور نطاح ونطح أحدا وأذاه.. يلتمز صاحب الثور بتعويض الإصابتة ويقتل الثور.. وفي حالنا المعاصرة، لو أن كلبا عقورا عرض مواطنًا.. فإن الكلب يعدم، ويتحمل صاحبه التعويض الكامل لأنه مسؤول عنه قانونا وشرعا فلا يمكن أن نترك أمورا تخرج عن السيطرة والتحكم..

ويرفض كاهن كنيسة القديسين بشكل قاطع الممارسات العنيفة التي يرتكبها بعض الهواة في الشوارع، معقبا بجم: نحن بالتأكيد لسنا ضد الحفاظ على الحيوانات، لكننا في المقابل لا يمكننا تجاهل رعب الأطفال وحالات الفزع التي تصيبهم عندما يهاجمهم كلب ويعقرهم، وكمن من أرواح بريئة حصدها داء السعار..
وحول سؤال التحقيق المركزي عن مدى تأييده لدعوات الإخلاء التام وإبادة الكلاب من الشوارع.. يجيب القمص بضابا برفض قاطع لـ «الإبادة الجماعية».. طارحا البديل العلمي والتاريخي: لا للتواصل ولا للقتل الجماعي الشوارع.. بل برفع وعي أصحاب المزارع ومسؤولي محترم.. كانت تزلز عرايات مخصصة ومقفلتة تابعة للجهات البيطرية، يصطادون الكلاب بطرق رحيمة إما بطلقة مخدرة أو بجنائز مميّة.. ثم يتم فحصها بيطريا لعزل المسور منها وعلاجها.. وكان أصحاب المزارع الكبرى يأتون لشراء الكلاب السليمة وتأهيلها لحراسة مزارعهم في الصحراء والمشروعات الجديدة البيئية من الأفاعي والتعابين، هذا هو التوازن البيئي الحقيقي..

وفيما يخص ظاهرة إطعام الكلاب في الطرقات، يرى القمص بضابا الأبعاد المتداخلة للمشكلة: الناس الذين يطعمون الكلاب في الشوارع، بلا شك في قلوبهم رحمة وإحسان، لكن من الناحية البيئية والتنظيمية، الأمر يحتاج إلى انضباط حتى لا يسبب تشوها في الشارع.. ويعتقد القمص بضابا بخيت حديثه بالارتقاء على مشاهد التعذيب والتكبل بالكلاب بدافع



**دينا ذو الفقار؛
فكرة القتل الجماعي للكلاب
«فكر إرهابي متطرف».. والأكل الني لا
يصنع كلبا شرسا**

الضالة، يرفض سلمى فكرة القتل الجماعي بشكل قاطع، معلنا في حسم: القتل الجماعي هذا أمر لا يجوز مطلقا.. ولا يقتل من الكلاب إلا العقور منها، أما القتل الجماعي فهو إسراف في القتل وأمر محرم نهى عنه القرآن الكريم.. ويؤكد أن التعامل مع الكلاب التي تمثل خطرا يجب أن يكون من خلال العزل والملاحظة والرعاية البيطرية، وليس عبر حملات إبادة جماعية تستهدف جميع الحيوانات الموجودة في منطقة ما..

كما يصف مشاهد تعذيب الكلاب أو الاعتداء عليها بالحجارة والعصى بأنها سلوكيات محرمة لا تمت إلى الدين بصلة.. مشددا على أن الإسلام نهى عن التعذيب وأمر بالإحسان إلى جميع الكائنات الحية.. ويضيف أن إيذاء الحيوان لا يفقه حقه في الرحمة.. حتى في ظل الخلافات الفقهية المتعلقة بطهارة الكلاب ونجاستها.. حيث فجر فمجاة قبيحة بقوله: الكلاب ليست نجسة، وهذا مذهب الإمام مالك ومذهب أبو حنيفة.. وحتى لعاب الكلاب وعرق الكلاب ليس نجسا وكل حي طاهر.. مؤكدا أن تحريم التعذيب والإيذاء أمر مستقل تماما عن هذه المسائل الفقهية..

ويستشهد سلمى أن العنف المتكرر الذي يتعرض له الكلاب في الشوارع قد يكون أحد أسباب تغير سلوكها وزيادة عدوانيتها.. موضعا أن الخوف يدفعها إلى التجمع في مجموعات (قطعان) بحثا عن الحماية.. وهو ما ينعكس على طبيعة تعاملها مع البشر.. ويرى أن استعادة العلاقة الطبيعية بين الكلاب والحيوان تبدأ من نشر ثقافة الرحمة والرفق بدلًا من التخويف والعنف..

وحول الجدل الدائر بشأن إطعام الكلاب بالحيوان، موضعا أن إطعام الكلاب في الشوارع، يمنع إطعام الكلاب أو التحريض على الحيوانات من أعمال البر والإحسان التي يجر عليها الإنسان، مستشهدا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «في كل ذات كبد رطبة أجر».. ويشير إلى أن المشكلة لا تكمن في الإطعام ذاته، وإنما في ضرورة تنظيمه بطريقة لا تسبب إزعاجا لسكان أو تلوثا للبيئة المحيطة.. مستكرا الأصوات التي تحرم ذلك بقوله: الكلاب تعيش معنا وتعتبرنا جيرانا.. ومنع إطعام الكلاب أو التحريض على منع إطعامهم هو أمر منكر ونهى عن المعروف..

ويشدد سلمى على أن حماية المواطنين والحفاظ على سلامتهم لا تتعارض مع الرحمة بالحيوان، موضعا أن المجتمع مطالب بتحقيق التوازن بين الأمرين من خلال التعامل العلمي مع الحالات الخطرة، وتوفير الرعاية البيطرية وبرامج التعميم والتطعيم مع تجنب العنف والقتل العشوائي معقبا: المحافظة على أرواح الأطفال واجب شرعي، ولكن إيذاء الكلاب وقتلها محرم والمحافظة على أرواحها واجب شرعي.. ولابد أن نحافظ على الواجبين..

ويختتم حديثه بالتأكيد على أن أزمة الكلاب الضالة لا تعكس فقط مشكلة تتعلق بإدارة التوازن بين الأمرين من خلال التعامل العلمي مع الحالات الخطرة، وتوفير الرعاية البيطرية وبرامج التعميم والتطعيم مع تجنب العنف والقتل العشوائي معقبا: المحافظة على أرواح الأطفال واجب شرعي، ولكن إيذاء الكلاب وقتلها محرم والمحافظة على أرواحها واجب شرعي.. ولابد أن نحافظ على الواجبين..



**ياسر سلمى؛
الكلب «ليس نجسا» فقهيا والإعدام
الجماعي إسراف محرم.. وعنف البشر أيقظ
جينات «الشراسة» لدى الكلاب**

حيث تلجأ بعض الأسر إلى تخويف الأطفال بالكلاب أو القطط، ما يرسخ صورة ذهنية سلبية منذ الطفولة، مشددة على أن هذا الخطأ التربوي لم يتم التعامل معه بشكل كاف على مستوى الإعلام أو المؤسسات التعليمية والدينية..

وتستند المطيعي غياب قانون شامل ومنظم لشؤون الرفق بالحيوان في مصر، رغم وجود نصوص دستورية تنص على الرفق بالحيوان، مشيرة إلى أن الاعتماد الحالي على مواد متفرقة مثل المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات لا يكفي لردع الانتهاكات، بسبب ضعف العقوبات وعدم شمولها..

وتدعو إلى ضرورة ترجمة النصوص الدستورية إلى قانون متكامل ينظم العلاقة بين الإنسان والحيوان، مؤكدة أن التشريع وحده قادر على إحداث تغيير حقيقي في التعامل مع هذا الملف.. وتختتم المطيعي حديثها بالتأكيد على أن الدعوات إلى القتل الجماعي للكلاب تتناقض مع كل الشرائع السماوية والمبادئ الإنسانية، موضحة أن الأصل في التعامل هو رد الاعتداء فقط، وليس الإبادة، مشيرة إلى أن القتل العشوائي لا يؤدي فقط إلى تفاهق العدوانية، بل يغفل بالتوازن البيئي الذي تشكل الكلاب جزءا منه منذ آلاف السنين..

وترى أن الدولة بدأت بالفعل في تبني نهج علمي قائم على برنامج CNVR (الإسالم، التعميم، التحصين، وإعادة الإطلاق)، إلا أن التعدي الحقيقي بحسب وصفها يكمن في ضعف التواصل مع المواطنين، وتحويل الدولة أحيانا إلى رد فعل بدلًا من أن تكون فاعلا في توجيه الرأي العام نحو الحلول العلمية المستدامة..

كما تحذر من استمرار حملات القتل العشوائي التي يتفادها بعض الأفراد، مؤكدة أنها لا تتعارض فقط مع توجهات الدولة، بل تشكل أيضا خطرا بيئيا وصحيا داعية إلى تطبيق القانون، وتفعيل برامج التوعية، وتوسيع نطاق الحلول العلمية بدلًا من الأتلاق نحو العنف..

ويستند سلمى أن العنف المتكرر الذي يتعرض له الكلاب في الشوارع قد يكون أحد أسباب تغير سلوكها وزيادة عدوانيتها.. موضعا أن الخوف يدفعها إلى التجمع في مجموعات (قطعان) بحثا عن الحماية.. وهو ما ينعكس على طبيعة تعاملها مع البشر.. ويرى أن استعادة العلاقة الطبيعية بين الكلاب والحيوان تبدأ من نشر ثقافة الرحمة والرفق بدلًا من التخويف والعنف..

هذا التحقيق لا ينطلق من إنكار مخاوف المواطنين أو التقليل من خطورة حوادث العقر والسعار، لكنه يحاول تفكيك خطاب يتسع يوما بعد يوم خطاب يرى في القتل الجماعي للكلاب حلا وفي الرحمة تهمة.. وفي كل من يرفض الإبادة «كلبجيا» يستحق السخرية والهجوم..

وفي محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة يفتح هذا التحقيق الملف من زواياها المختلفة بين الدين والعلم والخبرة العملية.. بحثا عما إذا كانت الإبادة فعلا طريقا إلى الأمان، أم أن الأزمة تكفد شيئا أعمق يتعلق بعلاقتنا بالرحمة نفسها..

براء المطيعي: هلح مجتمعي في مستهل النقاش تفتح الإعلامية براء المطيعي، مدير البرامج العلمية بالإذاعة العامة والمعنية بملف شؤون الحيوان في مصر.. والمشاركة في مشروع قانون تنظيم شؤون الحيوان، زاوية التحليل السوسولوجي والقانوني للأزمة مؤكدة أن أزمة الكلاب الضالة لا يمكن فهمها بمعزل عن فجوة الوعي المجتمعي وطريقة إدارة الملف عبر السنوات.. مشيرة إلى أن الخوف من الكلاب غالبا ما يتضخم بفعل المعلومات المغلوطة والمبالغت في أعداد وإحصاءات غير دقيقة يتم تداولها دون سند علمي..

وتقول المطيعي إن الإنسان عدو ما يجهل.. موضحة أن غياب الوعي بالتعامل الآمن مع الحيوانات.. إلى جانب الترويج لروايات غير دقيقة أسهبا في خلق حالة من الهلع المجتمعي دفعت بعض الفئات إلى تبني دعوات القتل والتخلص الجماعي باعتباره الحل الوحيد.. وتشير إلى أن السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في التعامل مع الكلاب، والتي شملت القتل باستخدام الخرطوش أو السموم مثل «الاستركتين» لم تحقق النتائج المرجوة بل أسهمت في إلحاق أضرار بيئية وصحية على جانب ما وصفته بإهدار المال العام وإثارة مشاهد عنف كان لها أثر سلبي على الصحة النفسية العامة.. دون أن تؤدي إلى تقليص فعلى ومستدام في أعداد الكلاب..

وترى المطيعي أن استمرار الأزمة رغم تلك السياسات يعكس ضرورة التحول إلى نهج مختلف يقوم على العلم والرحمة.. مشيرة إلى أن دولة عدة سبقت في تطبيق برامج تعتمد على «التعميم والتحصين وإعادة الإطلاق» (CNVR)، وحققت نتائج إيجابية نسبيا.. وإن كان هذا النهج يحتاج إلى وقت وإرادة مؤسسية وتعاون مجتمعي واسع..

وتوضح أن تطبيق هذا النموذج في مصر يتطلب شراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مؤكدة أن الموارد الحكومية وحدها قد لا تكون كافية لتحقيق نتائج سريعة، ما يستدعي إشراك مؤسسات كبرى ورجال أعمال لدعم برامج التعميم والتطعيم والتوعية..

وفي ما يتعلق بالمعلومات المتداولة عن أعداد الكلاب، تشير إلى أن بعض الأرقام المنتشرة عن مواقع التواصل الاجتماعي، مثل تقديرات تصل إلى ٤٠ مليون كلب.. لا تستند إلى بيانات علمية دقيقة ولا تتوافق مع ما هو معلن رسميا من تقديرات أقل بكثير، معتبرة أن تضخيم الأرقام يساهم في تأجيج حالة الخوف..

كما تنفي المطيعي صحة بعض المعتقدات الشائعة، ومنها أن جميع حالات العقر مصدرها الكلاب الضالة فقط.. أو أن كل من يتعرض للعقر يكون بريئا بالكامل.. موضحة أن بعض الحالات ترتبط بسلوكيات بشرية خاطئة أو استفزاز للحيوان، بينما تظل هناك حالات أخرى معقدة من الهجوم غير المبرر، لكنها لا تمثل القاعدة العامة..

وتؤكد أن الكلاب كائنات حية لها حق في الحياة، وأنها لا تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة الحالية، مشيرة إلى أن غياب برامج التعميم والتطعيم والتوعية عبر سنوات طويلة هو ما أدى إلى تفاهق الوضع، وليس «سلوك الحيوان» في حد ذاته..

انتهاكات عن حديثها عن الانتهاكات التي يتعرض لها الحيوانات في مصر، ترى أن العنف لا يقتصر على الكلاب فقط، بل يمتد إلى مختلف الحيوانات، ما يعكس في رأيها تفهيرا في السلوك الاجتماعي يستدعي دراسة أعمق من قبل علماء النفس والبيداغوجيا لفهم جذور هذه الظاهرة.. وتضيف أن أحد أهم أسباب سوء التفهم هو غياب التربية السليمة في التعامل مع الحيوانات،

تحقيق: مادونا شوقي

اختيار الأماكن الآمنة: يجب اختيار مناطق هادئة ومخصصة.. بعيدة تماما عن الطرق